لشمله الكفر المحال عن التصديق والتكذيب واعتذر الامام الرازي عن حكمه ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ان تصديقه واجب في كل ما جاء به فمن لم يصدقه فقد كذبه في ذلك فيعرف بظهور المنع فان قيل من استخف بالشرع او الشارع او القى المصحف في القاذورات او شد الزنار مثلا اختيارا كما فرضتموه ان كان مصدقا للنبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به وجب بطلان عكس التعريفين وان جعلت ترك المأمور به وارتكاب المنهي مخلة بحالة التكذيب وعدم التصديق بطل طرده بعض صور الكفر من النفاق قلنا لو سلم اجتماع التصديق المعتبر في الايمان مع تلك الامور التي حكم بكفره فاق فيجوز ان يجعل الشارع بعض محظورات الشرع علامة التكذيب فيحكم بكفر من ارتكبه وبوجود التكذيب فيه وانتفاء التصديق منه كالاستخفاف بالشرع وشد الزنار ونحوهما لكن زنا وشرب الخمر وتفاوت ذلك الى متفق عليه ومختلف فيه ومنصوص عليه ومستنبط من الدليل وتفاصيله في كتب الفروع وهذا يندفع اشكال اخوه وهو ان صاحب الشامل وغيره ان الاصول اما ان يجعل من المكذبين فيلزم تكفير كثير من الفرق الاسلامية كما هو المبدع والاصوليين المحققين من اهل الحق واما ان لا يجعل فيلزم عدم تكفير المكذبين حشا الحاد وحدوث العالم وعلم الباري بالجزئيات فان قلت وليم يبعد من قال بهذه الاقوال اهل الحق الطاهرة في خلاف مذهبهم وذلك لان من قال بهذه المقالات ما علم من الدين قطعا انه على خلاف ما جاء به نبينا صلى الله عليه وسلم فهو مكذب له قلت لا يجوز ان المراد التكذيب او عدم التصديق من المكلف يخرج العصبي الغافل الذي لم يصدق او صرح بعدم التكذيب واما عند القائلين بصحة ايمانه وبانه بكفره بصريح التكذيب وان لم يكفر بترك التصديق فالمراد التكذيب ممن يصح منه الايمان وعدم التصديق ممن يجب عليه الايمان وقال القاضي الكفر جحود المجد بالبد وربما يكون المجد بالجحد والجحد بالجحد والجهل بالجهل وقد يكون الكفر عارفون بالله تعالى مصدقون به غير جاحدون وان اريد بالجحد والجهل العلم ان يكون بوجوده او وحدانيته او شيء من صفاته وافعاله واحكامه لزم تكفير كثير من اهل الاسلام فيما نقلناه عن الاصول لان الحق واحد وفاقا واجيب بان المراد تجويز ان شيء مما علم قطعا انه من احكامه والجهل بذلك اجمالا وتفصيلا وهو بعيد ويمكن ان يقال ربما يكون احسن من التعريف بتكذيب النبي او عدم تصديقه لشموله الكفر بالبد من غير توسط النبي كالكفر بالميس وقالت المعتزلة وهو قبيح او خلال يواجب بها استحق به اعظم العقاب ولا خفاء ان هذا من احكام الكفر لا ذاته ولان ارادة البينة التي ينتقل الذهن منها اليه وقع بعد فان اريد اعظم العقاب على الاطلاق لم يصدق الا على ما هو اشد انواع الكفر وان اريد اعظم بالنسبة الى ما دونه صدق على كثير من المعاصي وان اريد بالنسبة الى النفس وقد تفسر العنق بما يستحق به عقوبة دون عقوبة الكفر دورا او باخراج من طاعة الله بكبيره ومن الكبائر ما هو كفر فاشتا وله التعريف وان قيد

الكافر المنافق ا
الشرك الكفا
الدهري المعطل ا

بقيد الكبيرة وبغير الكفر عاد الدور وبالجملة لا خفاء في احتمال هذا التعريف وخفائه وما قيل ان الكفر عند كل طائفة مقابل للما فيه وله الا يمان لا يستقيم على القول بالمنزلة بين المنزلتين اصلا ولا على قول السلف مطلقا اقول قد ظهر ان التكافر اسم لان لا يمان له فان ظهر لا يمان حكم باسم ما يسم المنافق وان ظهر الكفر عاد الحكم باسم الكافر خصوصا باسم الشرك لانه اشد الكفر رجوعه عن الاسلام وان قال بالبنين او اكثر خصوصا باسم الشرك لانه اشد الكفر في الالوهية وان كان مذهبا يجمع الاديان فالكتب المؤلفة خصوصا باسم الكتاب كالبيهقي والنسفي وان كان يقول بقدم الدهر وسنة الحوادث اليه خصوصا باسم الدهري وان كان ينكر الباري تعالى خصوصا باسم المعطل وان كان مع انكاره لغة النبي صلى الله عليه وسلم واظهاره شعاير الاسلام يبطن عقايد هي الكفر بالاتفاق خصوصا باسم الزنديق وهو في اصل منسوب الى زند اسم كتاب اظهره من دعى في ايام قباد وزعم انه تاويل كتاب المجوس الذي جاء به زراد شت الذي يزعمون انه نبيهم قول المبحث السابع في حكم مخالف الحق من اهل القبلة في باب الكفر والايمان وهو ان الذين اتفقوا على ما هو من ضروريات الاسلام كحدوث العالم وحشر الاجساد وما اشبه ذلك واختلفوا في اصول سوى هذه المسئلة كخلق الاعمال وشيوع الارادة وقدم الكلام وجواز الرويه ونحو ذلك هل يتراءى ان الحق فيها واحد فعلى المخالف للحق بذلك الاخطاء بالقول به اثم لا ولا ظاهر ان يتراءى فيه فعلى هذا فالقول بتخطئة المجتهدين في العلم بالطاعات باعتقادهم العلم بالحق في نحو ذلك وكذا بعدم شيء من موجبات الكفر عنه اما الذي ذكره قدماء اصحابنا كالشيخ الاشعري واكثر اصحاب الى انه ليس بكافر به بشيء ما قال الشافعي رحمه الله ورحمهم اصل الهوى والبدعة فالمستحق لهم الكذب وفي المتقي نحن ايضا حيث قال رحمه الله عليه انه لم يكفر احدا من اهل القبلة وعليه اكثر الفقهاء من اصحابنا من قال بكفر المخالفين وكانت العمدة له بكفر القائلين بالصفات القديمة والخلق الاعمال وكفر المجبرة حتى حكى عن الحليمي انه قال المجبر كافر من شريعتنا شاك في كفره فهو كافر ومن شك في كفره فهو كافر ومنهم من بلغ العداوة في الحماقة والوقاحة فرمى ان القول بزيادة الصفات وبجواز الرويه وبالخروج من النار ويكون الشر والقبايح بخلقه واراته ومشيته بجواز اظهار المعجزة على يد الكاذب كلها كفر وقال الاستاذ ابو اسحق ان سوغ ذلك بعد من بكفر ناما من لا كفر واختار الامام الرازي ما نبه لا يكفر احد من اهل القبلة وشكر ما نه لو توقف صحة ان سلام على اعتقاد الحق في تلك الاصول لكان النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده يطالبون بها بل سر من يقتدون عن عقايدهم فيها وينبهون عليها ويحكمون بما هو الحق منها ولا زم منتف قطعا لم لا خرق بينها وبين ما هو من اصول الاسلام بل نفاق بان بعضها مما اشتهر كونه من الدين بحيث لا يحتاج الى البيان